



www.alkashif.org

مركز الكاشف للتحليل والدراسات الاستراتيجية

## التحدي الصيني

متابعة شهرية لآخر مستجدات التحدي الصيني على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية

آذار\_٢٠١٠



بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التحدي الصيني ومتابعة آخر مستجدات أخباره على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية. وهو ملف لا بد لكل متابع ومهتم بتطورات التحدي الأمريكي أن يلمّ ويحيط به، إذ أنه يسلط الضوء على أهم حدث وظاهرة إستراتيجية آخذة بالتشكّل والظهور في القرن الحالي، وبالتأكيد إن أخبار هذا التحدي ستؤثر على أحداث العالم بأسره وعلى الخصوص منطقة الشرق الأوسط المملوءة بالنفط، الذي هو المحرك الأساسي لفصول هذا التحدي الإستراتيجي المتتالية.

ونذكر هنا بالإشارات المتكررة التي وردت في الكتاب الإستراتيجي المهم: صدام الحضارات للكاتب الراحل هنتغتون، الى أهمية وحساسية وحرجة هذا التحدي الذي سيواجه الولايات المتحدة في العقود القليلة القادمة. ستعتمد هذه المتابعة الشهرية على ما يرد من أخبار وتقارير مختلفة منشورة في نشرة أخبار الساعة، التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

## عناوين التحدي الصيني في شهر آذار عام ٢٠١٠

١. الاقتصاد الامريكي لن يتأثر اذا توقفت الصين عن شراء سندات الخزانة
٢. الاقتصادات الصاعدة تتجه الى تغيير توازنات الاقتصاد العالمي
٣. هل تصبح كازاخستان قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كبرى في آسيا الوسطى خلال العشر سنوات القادمة؟
٤. الصين لاتزال كبرى الدول المالكة سندات الخزانة الامريكية
٥. الصين تقرر قانون تعبئة الدفاع الوطني
٦. لماذا ترفض الصين رفع قيمة اليوان؟
٧. الصين تفند التقرير البريطاني بشأن حقوق الانسان
٨. هل تشهد الفترة المقبلة حرباً اقتصادية بين الولايات المتحدة والصين؟
٩. رفع قيمة اليوان ذو فائدة محدودة
١٠. تطور سريع للتجارة بين دول مجلس التعاون والصين
١١. هل تستطيع الصين العيش من دون جوجل؟
١٢. ازمة جوجل لن تؤثر في العلاقات مع واشنطن
١٣. الصين تتوقع نسبة زيادة ٥% في واردات النفط هذا العام
١٤. مشرعون امريكيون يطلبون اجراءات لحل نزاعات تجارية مع الصين
١٥. انسحاب جوجل من الصين يدمر سمعتها
١٦. عدم يقين امريكي تجاه جدوى الضغط لاعادة تقويم العملة الصينية
١٧. الصين في المرتبة الثانية للدول المصدرة للامارات

١٨. جيلى الصينية تشتري فولفو السويدية في اكبر صفقة استحواذ خارجية

١٩. الطلب الصيني على الذهب يتضاعف خلال عشر سنوات

من خلال تتبع عناوين التحدي الصيني لشهر آذار نلاحظ أن:

١. هناك عناوين مرتبطة بملف تقويم قيمة العملة الصينية ومعروف أن هذا الملف يمثل أحد أهم أبعاد الصراع الامريكي - الصيني.
٢. غالبية الأخبار والتقارير تتعلق بالجانب الإقتصادي للتحدي.
٣. هناك أخبار تتعلق بمشكلة جوجل مع الصين.
٤. هناك عناوين ترتبط بالتطور السريع للعلاقات التجارية مع دول الخليج.
٥. يمكن اعتبار العناوين التالية هي الأهم في هذا الشهر :

– هل تشهد الفترة المقبلة حرباً اقتصادية بين الولايات المتحدة والصين؟

– الاقتصادات الصاعدة تتجه الى تغيير توازنات الاقتصاد العالمي

– الصين لاتزال كبرى الدول المالكة سندات الخزانة الامريكية

– الاقتصاد الأمريكي لن يتأثر إذا توقفت الصين عن شراء سندات

الخزانة

## انهيار الدولار يضرّ باحتياطياتها

محللون: الاقتصاد الأمريكي لن يتأثر إذا توقفت الصين عن شراء سندات الخزنة

استبعد محللون تعثر خطوات انتعاش الاقتصاد الأمريكي إذا قررت الصين التوقف عن شراء سندات الخزنة الأمريكية. فليس من مصلحة الصين أن تتدهور قيمة الدولار سريعاً وإلا تدهورت قيمة احتياطياتها الضخمة من هذه السندات. ولكن تراجعاً محسوباً في قيمة الدولار سيؤدي إلى انتعاش الصناعات الأمريكية.

الصينية والمستثمرين الصينيين اشتروا أقل من ٢٪ من تلك الديون. وحتى إذا أضفنا مشتريات المستثمرين في هونج كونج، فإن صافي المشتريات الصينية من ديون الخزنة الأمريكية لن يتجاوز ٧٪ من حجم الديون الجديدة التي أعلنتها وزارة الخزنة. ويأتي على رأس قائمة أهم المشتريين للديون الأمريكيون (٦٣٪)، ثم المملكة المتحدة (١٢٪)، فاليابان (١٠٪)، ما يعني أن الصين كسرت عاداتها في شراء السندات الأمريكية خلال العام الماضي أو أكثر قليلاً.

ويمكن للصين بالطبع بيع بعض احتياطياتها الهائلة من سندات الخزنة الأمريكية التي تحوز منها نحو ١٠٪ من إجمالي ديون الخزنة. هذه النسبة أقل بعض الشيء من النسبة التي تمتلكها اليابان، ولكنها بالتأكيد أكثر من نسبة أي دولة مشتريّة أخرى. وأعرب الخبير عن اعتقاده أن بيع الصين السندات الأمريكية يمكن أن يصبّ في مصلحة الولايات المتحدة. فأحد الأسباب التي دفعت الصين إلى تكديس سندات الخزنة والاحتفاظ بهذا الاحتياطي الضخم لديها هو رغبتها في الإبقاء على قيمة عملتها المحلية (اليوان) منخفضة، وذلك من أجل الحفاظ على تفوقها في أسواق التصدير.

هذه السياسة ربما ساعدت الصين على أن تصبح واحدة من كبرى الدول المصدرة في العالم، ولكنها أضرت بالشركات والعمال في الولايات المتحدة وغيرها. ويرى الكاتب أنه إذا انخفضت قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فإن ذلك سيعجل بانتعاش الاقتصاد الأمريكي، خاصة في مجال التصنيع. صحيح أن أي تراجع سريع وعشوائي في قيمة الدولار يمكن أن يهز ثقة المستثمرين (ومن ثمّ بقدرة الاقتصاد على الانتعاش)، ولكن إذا جاء هذا التراجع محسوباً، فإنه سيؤدي إلى انتعاش الصناعات الأمريكية.

ماذا لو توقفت الصين عن شراء الديون الأمريكية ممثلة في سندات الخزنة؟ هل يعني هذا التوقف كارثة بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟ تساؤلان طرحهما جاري بيرتليس، كبير الباحثين في إدارة الدراسات الاقتصادية في مؤسسة «بروكنجز»، في وقت يمر فيه الاقتصاد الأمريكي بعنق زجاجة وهو يحاول الخروج من أزمتة المالية. وأوضح الخبير في مقال نشرته مؤسسة «بروكنجز» (٢٧ فبراير الماضي) أن الركود الشديد والسياسات المالية الحالية أفرزا عجزاً كبيراً في الميزانية الأمريكية من دون أن يبدو في الأفق ما يشير إلى انتهاء هذا العجز قريباً. هذا الوضع جعل الولايات المتحدة من بين أكبر الدول اقتراضاً في عالم الأسواق المالية. وذكر الكاتب أن التوقعات المتفائلة حول وصول الأزمة المالية إلى منتهاها، ومن ثم إمكانية بدء الاقتصاد الأمريكي في الخروج من حالة الركود، هذه التوقعات لم تفلح في تبديد القلق - والشكوك أيضاً - حول مدى قدرة الاقتصاد الأمريكي على استعادة عافيته، ولو على المدى المتوسط. ضاعف من القلق تلك التكهنات التي تحدثت عن أن الصين، إحدى كبرى الدول التي اشترت جزءاً كبيراً من سندات الخزنة الأمريكية، ربما توقفت عن شراء هذه السندات قريباً، وهو ما فرض تساؤلات مهمة مثل: ما الذي يدفع الصينيين إلى تغيير سياستهم؟ وما تداعيات هذا التغيير على الاقتصاد الأمريكي؟ وهل تشكل تلك الخطوة تهديداً خطراً على انتعاش الاقتصاد الأمريكي؟

وأضاف الكاتب أنه خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠٠٩ ارتفع حجم ديون الخزنة الأمريكية لدى الآخرين - أمريكيين وغير أمريكيين - بنحو ١,٤٤ تريليون دولار. وتشير إحصائيات وزارة الخزنة إلى أن الحكومة





خبراء: الاقتصادات الصاعدة تنجح إلى تغيير توازنات الاقتصاد العالمي

يشير هذا التقرير إلى أن مجموعة الاقتصادات الصاعدة - البرازيل وروسيا والهند والصين - قد أصبحت بمنزلة النموذج لصعود الأسواق الناهضة في الاقتصاد العالمي، وأنها بعد عقد من التقلبات علواً وهبوطاً، شهدت أزمة قوية صقلتها، وتخرج منها الآن بسرعة.

بالديون، وأعاد صياغة المعمار المالي العالمي على هواه؟ والأهم من ذلك، هل المستهلكون في الاقتصادات الناهضة أكفاء لمهمة إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي عبر أخذ موضع نظرائهم الأمريكيين، من حيث الرغبة والقدرة الشرائية؟ ويورد الكاتب أن الإجابة الأكثر ترجيحاً هي: ليس بعد. فالأمر لا يقتصر على أن مجموعة الاقتصادات الناهضة تتألف من مجموعة متباينة من البلدان لدرجة أن أي تعميم بشأنها يكون إشكالياً، بل إن الصين، العضو السائد في هذه «الرباعية»، تبدو متمسكة بنموذج اقتصادي معتمد على الطلب من مكان آخر.

ويورد الكاتب عن جين بيير ليهمان، أستاذ الاقتصاد السياسي في مدرسة «IMD» للإدارة في مدينة لوزان بسويسرا، قوله «إن ما تسمى الاقتصادات الناهضة، وحتى بعض الاقتصادات مثل بنجلاديش، هي بلا شك لاعبة على المسرح العالمي. لكنني لا أرى أي تغيير كبير في السنوات العشر المقبلة، خاصة أن يتحول مركز التمويل بشكل قاطع جهة الشرق». ويذكر الكاتب أن الاقتصادات الناهضة أسهمت بنحو نصف النمو العالمي في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٨ - أعلى كثيراً من العقد السابق - لكنها وبمحاذاة هذا النمو جاءت بخلل في توازن الاقتصاد العالمي. فنموذج النمو الصيني المستند إلى استثمارات وصادرات مكثفة قد اقترن مع فوائض ضخمة في الحساب الجاري عبر شرق آسيا، الذي ترافق مع عجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة. وبرغم جهودها للمحافظة على النمو الاقتصادي مستمراً خلال الأزمة، فإنه لا يزال من غير الواضح كثيراً إن كانت الصين تستطيع إنجاز تحول باتجاه الطلب الاستهلاكي الذي يعد المحرك الحقيقي للنمو العالمي.

يقول آلان بياتي في تحليل نشرته صحيفة «فايننشال تايمز» تحت عنوان «الاقتصادات الناهضة تغير أوجه القوة العالمية» إن «جولدمان ساكس»، المجموعة المالية التي ابتكرت مفهوم الاقتصادات الصاعدة، تحسب أن الصين من الجائز جداً أن تصبح أكبر اقتصاد في العالم قبل عام ٢٠٣٠. وجماعة، قد تتجاوز مجموعة الاقتصادات الناهضة، وإلى حد بعيد «مجموعة الدول السبع الثرية» - التي ظلت تهيمن على إدارة الاقتصاد العالمي - بحلول عام ٢٠٣٠. ويذكر الكاتب أن الاقتصادات الناهضة لها نصيب من التجارة العالمية أكبر من نصيب الولايات المتحدة. ويرجح أن الصين، ربما أكبر دولة مصدرة للبضائع في العالم في العام الماضي، قد وجدت مزيداً من الدعم في هذا الصدد بفضل صادرات البرمجيات والأدوات المكتبية الهندية، وصادرات البترول والغاز الروسية، والصادرات الأولية الزراعية البرازيلية. وبينما كانت الأسهم في بلدان «مجموعة السبع» تعاني للبقاء في المنطقة الإيجابية خلال الأعوام الخمسة أو ما شابه الماضية، فإن أسعار الأسهم في البلدان الناهضة، برغم الانخفاض الحاد والتعافي السريع خلال «الأزمة المالية العالمية»، أنهت العقد مرتفعة بأكثر من ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٥. وارتفعت مؤشرات الأسهم في الاقتصادات الناهضة؛ وامتلات صناديق الاقتصادات الناهضة، لكي يضخها المستثمرون في هذا القطاع. هكذا، ولدى خروج العالم من ركود، هل هذه تعد لحظة تحولٍ إذ يشهد مركز الجاذبية في الاقتصاد العالمي وحوكمته تحولات قاطعة؟ هل هذه نقطة تحول مثلما كانت الحرب العالمية الثانية، عندما تخطى الاقتصاد الأمريكي الواثق والمبتكر الاقتصادات الأوروبية الضعيفة والمشكلة





هل تصبح كازاخستان قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كبرى في آسيا الوسطى خلال السنوات العشر المقبلة؟

يقول خبراء إن آسيا الوسطى ربما تصبح «منطقة خليج جديدة» بفضل احتياطاتها الهائلة من النفط ومعدلات الإنتاج العالية، حيث تبرز كازاخستان كدولة يتوقع مراقبون أن تتمكن بفضل ثرواتها في مجال الطاقة من فرض سيطرتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة.

قزوين» من حقل «تنجيز»، كازاخستان، إلى البحر الأسود، عام ٢٠٠١، إلى ازدياد سعة التصدير. كما أن كازاخستان استكملت عام ٢٠٠٦ العمل في جزء من خط أنابيب لنقل النفط إلى الصين من المنتظر أن يمتد مستقبلاً إلى شواطئ كازاخستان على بحر قزوين شرقاً باتجاه الصين.

ويقول مراقبون إن كازاخستان ظلت تعمل جاهدة على تعزيز وضعها في قطاع الطاقة الاستراتيجي، الذي تسيطر عليه شركات غربية كبرى، ويتوقعون أن تفرض سيطرتها على هذا القطاع بسبب دورها المتنامي إقليمياً كدولة مصدرة للطاقة. وفي إطار هذا التوجه تمت صياغة سياسة جديدة تضمنت تغييرات في النظام الضريبي بهدف دعم الصناعات المحلية كوسيلة لحفض نفوذ الاستثمارات الأجنبية، إلا أن غالبية شركات النفط الغربية الكبرى العاملة حالياً في كازاخستان بموجب اتفاقيات الشراكة في الإنتاج، لن تخضع للتعديلات التي أجريت في التشريعات الخاصة بالضرائب.

زيادة حجم نفوذ الدولة في قطاع النفط ستكون لها مدلولات سياسية في بلد مثل كازاخستان، حيث يتهم المواطن العادي الحكومة ببيع موارد البلاد الطبيعية للشركات الغربية من دون مقابل مجزٍ. كما أن الدولة تعمل بصورة جادة على تأكيد حرصها على وضع القطاعات والصناعات الحيوية تحت سيطرتها، خاصة غداة الهزة التي أحدثتها «الأزمة الاقتصادية» في قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية، والإحباط العام الذي حدث نتيجة لذلك.

يخلص المقال إلى أن توقعات المراقبين بصورة عامة تشير إلى أن كازاخستان ستتمكن خلال السنوات العشر المقبلة من فرض سيطرتها في منطقة آسيا الوسطى، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بفضل ثروتها النفطية، وإدمان عالم اليوم النفط.

ظلت الصين، منذ تفكك الاتحاد السوفيتي مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، تقف موقف المتفرج على المنافسة الشرسة بين روسيا والولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى في انتظار اللحظة المناسبة لتحقيق أكبر فائدة ممكنة من الثروات النفطية لهذه المنطقة. وفي ظل الازدياد الهائل لحاجتها من الطاقة برزت الصين وهي على أكمل استعداد لاستغلال موارد الطاقة في هذه المنطقة، كما أن الركود الاقتصادي الذي ضرب الغرب ساعد الصين على الانفراد بالبحث عن إمدادات الطاقة في هذه المنطقة التي تقع على مرمى حجر منها. وجاء في مقال نشرته مجلة «دبلوماسيك كورير» في عددها الأخير أن هذا الركود قد جاء في مصلحة الصين، إذ انشغلت روسيا، ومعها الغرب أيضاً، بآثار «الأزمة الاقتصادية العالمية»، فيما تمكنت الصين، التي كانت أقل تأثراً بالأزمة، من تقديم مساعدات مالية إلى دول منطقة آسيا الوسطى، ونجحت بالفعل في كسب ثقة دول المنطقة بالاستثمار في الثروات النفطية الهائلة لدولها.

النجاح الأكبر الذي حققته الصين في مجال استغلال موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى، حسبما جاء في مقال «دبلوماسيك كورير»، يتمثل في شراء شركة «سي إن بي سي» الصينية للنفط والغاز، و«كازموناى غاز» الكازاخستانية، في نوفمبر الماضي، شركة «مانجستاو موناي غاز»، وهي واحدة من كبرى شركات إنتاج النفط في البلاد، وذلك مقابل تقديم الصين قرضاً إلى كازاخستان قيمته ١٠ مليارات دولار العام الماضي. ويقول مراقبون إن اقتصاد كازاخستان، التي ظهرت في الآونة الأخيرة كلاعب أساسي في المنطقة، يفوق في حجمه اقتصادات دول المنطقة مجتمعة. وفي قطاع الطاقة أدى افتتاح «خط أنابيب نفط بحر







### بكين

#### الصين تقر قانون تعبئة الدفاع الوطني

مرر أكبر جهاز تشريعي في الصين مؤخراً، قانون تعبئة الدفاع الوطني، بعد ثلاث قراءات، محددًا قوانين بشأن كيف ومتى ينبغي تعبئة الجيش في وقت الحرب أو الطوارئ. وتمت الموافقة على القانون في الجلسة نصف الشهرية التي استمرت مدة ثلاثة أيام لـ «اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الصيني» (البرلمان)، حيث وقع الرئيس الصيني، هو جين تاو، قراراً بنشر القانون، الذي يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يوليو المقبل. ويحدد القانون المكوّن من ٧٢ بنداً، المبادئ والآليات التنظيمية لتعبئة الدفاع الوطني، والأفراد، ومخزون المواد الاستراتيجية، والوقاية من الكوارث المتعلقة بالحرب، والإغاثة منها. وبموجب القانون، تعلن «اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الصيني»، التعبئة الوطنية أو الإقليمية، طبقاً للدستور والقوانين «إذا تعرضت سيادة البلاد، ووحدتها، ووحدة أراضيها، أو أمنها للخطر». وينص القانون على أن يصدر الرئيس الصيني أمر التعبئة بناءً على قرار من «اللجنة الدائمة للمجلس الوطني» المذكورة. ويقود عمل التعبئة مشاركة مجلس الوزراء الصيني واللجنة العسكرية المركزية لـ «الحزب الشيوعي الصيني»، وفقاً للقانون. وقال اللواء باي تسي شينج، رئيس إدارة التعبئة بقيادة الأركان العامة للجيش الصيني، خلال مؤتمر صحفي، إنه يمكن لآلية قيادة علمية، موثوق بها وفعالة توفير ضمانة تنظيمية لقدرة التعبئة في الصين. وقال سون تشن بينج، نائب رئيس مكتب القانون الوطني في لجنة الشؤون التشريعية التابعة لـ «اللجنة الدائمة للمجلس الوطني»، خلال المؤتمر الصحفي نفسه إن «وضع الدفاع الوطني والأمن في بلادنا مستقر حالياً بوجه عام. بيد أن التهديدات التقليدية وغير التقليدية للأمن ما زالت قائمة». وأضاف: «علينا أن نكون متيقظين للأخطار في وقت السلم، وهذا القانون من الضرورة بمكان من أجل مكافحة مختلف أنواع التهديدات التي تواجه الأمن الوطني».

#### الصين لا تزال كبرى الدول المالكة سندات الخزنة الأمريكية

ذكرت تقارير إعلامية أمريكية نشرت في الصين أن الأخيرة أصبحت كبرى الدول الأجنبية الحاملة سندات الخزنة الأمريكية منذ نهاية ديسمبر العام الماضي. واستشهد التقرير بالبيانات الجديدة للحكومة الأمريكية قائلاً إن الصين كانت تملك ٨٩٤,٨ مليار دولار في شكل سندات خزنة حتى نهاية ديسمبر الماضي، بزيادة على التقديرات السابقة التي حددتها عند ٧٥٥ مليار دولار. غير أن التقرير الجديد أظهر أيضاً أن الصين خفضت ما بحوزتها من ديون أمريكية بواقع ٢,٣٤ مليار دولار في ديسمبر. وذكرت وزارة الخزنة الأمريكية في ١٦ فبراير الماضي أن اليابان تفوقت على الصين لتصبح أكبر حاملي سندات الخزنة الأمريكية في ديسمبر. غير أن التقديرات الجديدة تقول إن اليابان، التي تراجع حاليًا إلى المركز الثاني، كانت تملك ٧٦٥,٧ مليار دولار في ديسمبر. وكانت اليابان أكبر حملة سندات الخزنة الأمريكية إلى أن سجلت الصين هذا الفرق عام ٢٠٠٨. وقال مركز أبحاث «ستون أند ماكارثي» في مذكرة العملاء مؤخراً «إن شراء الصين سندات الخزنة سيعكس شراء كيان في الصين من كيان مقره الولايات المتحدة فقط». وأضاف «أن البيانات لن ترفع المشتريات لحساب المستثمرين الصينيين من جانب التجار في المملكة المتحدة أو هونج كونج، على سبيل المثال، ولن ترفع المشتريات من جانب المستثمرين في الصين لسندات الخزنة من مستثمرين مقيمين خارج الولايات المتحدة». وقد دافعت الصين عن تحركها بخفض ما لديها من الأوراق المالية الأمريكية، قائلة إن الولايات المتحدة يجب أن تتخذ خطوات لتعزيز الثقة بالدولار الأمريكي. جدير بالذكر أنه خلال الأسبوع الماضي ورداً على أسئلة تتعلق بمبيعات الصين من سندات الخزنة الأمريكية في ديسمبر، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشين جانج: يجب أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية خطوات ملموسة لتدعيم ثقة السوق الدولية بالدولار الأمريكي.



## لماذا ترفض الصين رفع قيمة اليوان؟

بالرغم من الضغوط الأمريكية على الصين لرفع قيمة عملتها بهدف تقليص عجز الميزان التجاري الأمريكي تجاه الصين، فإن السلطات الصينية ترفض هذه الضغوط، وتستمر في سياسات الصرف نفسها المتبعة لديها منذ سنوات في ظل الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد الصيني في حال الخضوع للضغوط الأمريكية.

\* تتوجس الصين خيفة من اتخاذ أي قرارات لرفع قيمة عملتها بشكل منفرد باعتبارها الأداة الوحيدة لمعالجة الميزان التجاري الأمريكي-الصيني، حيث تضع في اعتبارها التجربة المماثلة التي مرت بها اليابان في منتصف ثمانينيات القرن الماضي عندما استجابت للضغوط الأمريكية المماثلة، وقامت برفع قيمة «الين» مقابل الدولار بمقدار الثلث، الأمر الذي أصاب الاقتصاد الياباني بموجة تباطؤ شديد، فاضطرت الحكومة اليابانية في ذلك الحين إلى اتخاذ إجراءات تكميلية لحفز النمو كزيادة الإنفاق العام وتخفيض أسعار الفائدة المصرفية، ولكن لم تفلح هذه الإجراءات كثيراً في التغلب على تلك الأزمة.

\* بالنظر إلى التجربة اليابانية أيضاً في ثمانينيات القرن الماضي، فبالرغم من المشكلات التي نتجت عن رفع قيمة «الين» على الاقتصاد الياباني فلم يكن لتلك الإجراءات أثر كبير على الميزان التجاري في الأجل الطويل، وما زال الميزان التجاري الأمريكي يعاني عجزاً تجاه اليابان، ما يعني أنه ليس هناك دليل قاطع على أن تخفيض «اليوان» الصيني ستكون نتيجته المباشرة تقليص العجز التجاري الأمريكي مع الصين.

\* لن يتوقف أثر رفع قيمة العملة الصينية على تراجع الصادرات الصينية إلى أسواق الولايات المتحدة فقط، بل سيكون له الأثر نفسه تقريباً على الصادرات الصينية إلى جميع الأسواق الخارجية، الأمر الذي سيفقد الاقتصاد الصيني المحرك الرئيسي لنموه خلال المرحلة الراهنة، في ظل محدودية الطلب المحلي نتيجة ميل الشعب الصيني إلى الادخار بوجه عام.

تضغط الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة ليست بالقصيرة على الصين لإقناعها برفع قيمة عملتها «اليوان»، ويكمن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة خلف هذه الضغوط في تقليص حجم العجز في ميزانها التجاري مع الصين، حيث يبلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين نحو ٢٢٦,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩، بما يمثل نحو ٥٩,٦٪ من إجمالي عجزها التجاري، وتأتي الصين بناءً على هذه الأرقام على رأس الدول ذات الفائض التجاري مع الولايات المتحدة، ما يعني أن اتخاذ أي إجراء لتخفيض العجز التجاري مع الصين سيكون من شأنه أن يقلص إجمالي العجز التجاري الأمريكي بشكل كبير.

## مببرات وهواجس

على الجانب الآخر تقف الصين موقف غير المستجيب للضغوط الأمريكية لرفع قيمة «اليوان»، فلم تتوان السلطات النقدية الصينية منذ بداية تلك المساعي الأمريكية عن تأكيد تصميمها على المضي قدماً في سياساتها والمحافظة على سعر الصرف عملتها المتبع، وأنها لا ترى جدوى لرفع قيمة العملة في المرحلة الحالية، ولعل الصين لديها من المبررات ما يكفي للإبقاء على نهجها الحالي تجاه سعر صرف عملتها في ظل مجموعة من الاعتبارات، أهمها:

\* سوف تتعرض العملة الصينية عند اتخاذ السلطات الصينية قراراً برفع قيمتها إلى مضاربة واسعة النطاق في أسواق العملات العالمية، الأمر الذي قد يعرض العملة ومن ثم الاقتصاد الصيني بوجه عام إلى بعض موجات عدم الاستقرار المالي والنقدي التي قد تضر بمعظم المميزات التي كان لها الفضل الكبير في الازدهار الاقتصادي الذي تعيشه البلاد في الوقت الراهن.





## الصين تفنّد التقرير البريطاني بشأن حقوق الإنسان

فندّت الصين يوم الجمعة الماضي، التقرير السنوي الأخير الذي أصدرته بريطانيا حول حقوق الإنسان، ووصفته بأنه «مسرحية سياسية أيديولوجية». وذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية، تشين قانج، خلال مؤتمر صحفي: «إن قضية حقوق الإنسان في الصين تحرز تقدماً مستمراً، وذلك واضح لأي شخص غير متحامل». وقد أعلن وزير الخارجية البريطاني، ديفيد ميليباند، التقرير السنوي حول حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ بعد ظهر الأربعاء الماضي، عقب زيارته للصين هذا الأسبوع. ووصف التقرير، الذي جاء في ١٩٢ صفحة، الصين بأنها واحدة من ٢٢ دولة تشير القلق. وقال تشين إن معظم الدول المدرجة في التقرير دول نامية، وتساءل: «لماذا لم يتحدث التقرير عن بعض الدول الغربية التي انتهكت أيضاً حقوق الإنسان؟ إن هذا التقرير ببساطة مسرحية سياسية أيديولوجية». وقال تشين: «إن الصين ملتزمة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها لشعبها». وأضاف أن الصين تعارض الضغط والمواجهة، والمعايير المزدوجة في قضايا حقوق الإنسان، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. يذكر أن الدول الـ (٢١) الأخرى التي تشير القلق وردت في التقرير وهي: أفغانستان، وبيلاروس، وكولومبيا، وكوبا، وكوريا الشمالية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإيران، والعراق، وإسرائيل، وميانمار، وباكستان، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، والصومال، وسريلانكا، والسودان، وسوريا، وتركمانستان، وأوزبكستان، وفيتنام، وزيمبابوي. في جانب آخر صرّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشين قانج، بأن الصين لا ترغب في تسييس قضية عملاق الفولاذ «ريو تينتو»، ولا تريد أن تؤثر سلباً في العلاقات بين الصين وأستراليا. ورداً على سؤال حول المحاكمة المنتظرة للمدير التنفيذي لفرع «ريو تينتو» في الصين، قال تشين إن هذه القضية تجارية بشكل تام.

## عودة التوتر الأمني إلى بلوشستان

وفقاً لتقرير «ميديا لينك»، فقد عاد، بشكل مفاجئ، التوتر الأمني إلى مناطق مختلفة من إقليم بلوشستان في الأسبوع الماضي وأسفر في أقل من ٣ أيام عن مقتل ١٤ شخصاً بينهم ٥ من رجال الأمن والبقية كانوا من المدنيين القادمين من إقليم البنجاب. وكانت الهجمات التي تعرّضت لها مناطق مختلفة من بلوشستان أهمها: كويتا ومستونك وخضدار، قد تعرض خلالها مسؤولون سابقون في الأمن والجيش والحكومة لهجمات مسلحة أسفرت عن مقتل رئيس الشرطة السابق في إقليم بلوشستان وابن أحد قادة «حزب الشعب» الذي يحكم باكستان اليوم. كما لقي ٤ من رجال الأمن وحرس الحدود مصرعهم جراء هذه الهجمات أيضاً. كما أن عدداً من المدنيين الذين يعملون في قطاعات مختلفة وتعود أصولهم إلى إقليم البنجاب قد لقوا مصرعهم في هذه الهجمات. كما لقي خلالها عدد من أفراد المسلحين مصرعهم بعد اشتباكهم مع قوات الأمن والجيش. ويرى المراقبون أن سبب عودة الانفجار الأمني والتوتر في إقليم بلوشستان بعد أشهر عدة من الهدوء النسبي كان بسبب سياسات الحكومة مع السكان المحليين لإقليم بلوشستان وعدم تنفيذها وعودها تجاههم. ويقول المراقبون إن الحكومة كانت قد أعلنت قبل ٥ أشهر مسودة القوانين التي تم بموجبها إعلان حل الأزمة الحالية في الإقليم خلال توفير المئات من فرص العمل والإفراج عن المئات من أفراد الجماعات الانفصالية إلى جانب تلبية مطالبها جميعها. وكان إعلان الحكومة في حينها قد أعاد الهدوء إلى ربوع الإقليم، حيث شهد مواجهات محدودة جداً بمقارنتها بما عاشه الإقليم في الأعوام الماضية، وتراجعاً لافتاً للنظر في الوضع الأمني في الإقليم نفسه. لكن العودة الأخيرة إلى أعمال العنف واستهداف رجال الأمن وقوات الجيش والمدنيين غير البلوش قد أعادا القلق إلى الإقليم والمخاوف من دخوله مرحلة أكثر خطورة من السابق.





### هل تشهد الفترة المقبلة حرباً اقتصادية بين الصين والولايات المتحدة؟

ربما تشهد الفترة المقبلة حرباً اقتصادية وتجارية بين الصين والولايات المتحدة، خاصة بعد التهديدات التي أطلقها كل منهما للآخر في الفترة الأخيرة، في ما يتعلق بسياسة سعر الصرف الصينية.

هو الأكثر قدرة على منافسة الاقتصاد الأمريكي كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بنهاية العقد الجاري.

كما أن لدى كل من الطرفين الإمكانيات على الصعيد التجاري التي تجعله قادراً على تنفيذ تهديداته، فالاقتصاد الصيني يقوم بتأمين نحو ٤, ١٦٪ من إجمالي احتياجات الاقتصاد الأمريكي من السلع المستوردة من الأسواق الخارجية، كما أنه يؤمن الطلب الكافي لنحو ٥, ٥٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية، ما يوفر له فرصة لفرض قيود تجارية على المنتجات الأمريكية، وقد يستخدم طرقاتاً أخرى من قبيل منع تصدير بعض المنتجات الصينية للسوق الأمريكية، الأمر الذي قد يتسبب في بعض الاختناقات هناك.

وفي المقابل تمتلك الولايات المتحدة أوراقاً أخرى للضغط على الصين بخلاف تهديدها المتعلقة بـ «اليوان»، حيث إنها تمثل أكبر سوق للصادرات الصينية، إذ إنها تستهلك نحو ٧, ١٧٪ منها، كما أنها تقوم بتأمين نحو ٢, ٧٪ من الواردات الصينية، ما يوفر لها الفرصة لفرض قيود تجارية على الصادرات الصينية إليها أو على واردات الصين منها، إذا ما فرضت الصين قيوداً مماثلة.

لكن ما يميز الموقف الصيني هو أنه صاحب الفائض وليس العجز في ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة، وأن لديه الهامش الأكبر للحركة مقارنة بالموقف الأمريكي في ظل توافر الأرصدة المالية لدى الصينيين الأكثر ادخاراً مقارنة بالأمريكيين، ما يترك الفرصة سانحة للطلب المحلي الصيني لاستيعاب المزيد من السلع الصينية إذا تراجع الطلب الأمريكي عليها، وهو ما لا يتوافر للطرف الآخر، وبجانب هذا وذاك فإن الصين هي أكبر دائن للاقتصاد الأمريكي بما تمتلكه سندات حكومية أمريكية، ما يعطيها ورقة ضغط إضافية وقوية في موقفها تجاه الولايات المتحدة مستقبلاً.

ما زالت الولايات المتحدة مستمرة في ضغوطها على الصين لرفع قيمة عملتها، بذريعة أنها مقومة بأقل من قيمتها بنحو ٢٠٪ أو ٣٠٪، حيث ترى الولايات المتحدة أن رفع قيمة «اليوان» سيكون كفيلاً بحل أزمة عجزها التجاري مع الصين، لكن في المقابل تقف الصين متشبثة بسياسة سعر صرف عملتها، مبررة ذلك بأن القيمة الحالية لليوان قريبة جداً من قيمته الحقيقية، وأن رفع هذه القيمة لن يقضي على العجز التجاري الأمريكي تجاه الصين، مستدلة على ذلك بتجربة اليابان التي رضخت لضغوط أمريكية مماثلة منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ولم يفلح ذلك في التخلص من العجز التجاري الأمريكي تجاه اليابان، بجانب أنه أدخل الاقتصاد الياباني في موجة تباطؤ شديد، ولم تفلح الدولة في معالجته برغم اتخاذها إجراءات تحفيزية كثيرة. كما ترى الصين أن قيمة «اليوان» هي قضية لا يمكن التعامل معها بشكل منفصل عن باقي متغيرات الاقتصاد.

لكن يبدو أن وجهة النظر الصينية لم تُقنع الإدارة الأمريكية، التي هددت في الأيام الأخيرة بأنها قد تضطر في حالة استمرار الصين في سياساتها إلى تصنيفها كـ «دولة تتلاعب في العملة»، وفي رد فعل معاكس ردت الصين بأن «قضية العملة من قضايا السيادة ولا ينبغي مناقشتها بين دولتين»، وهددت بفرض عقوبات تجارية على الولايات المتحدة إذا ما نفذت هذه الأخيرة تهديدها.

#### حرب اقتصادية في الأفق

تؤشر هذه التطورات إلى احتمال اندلاع حرب اقتصادية بين الصين والولايات المتحدة في الفترة المقبلة، ويزيد من أرجحية هذا الأمر أن لدى كل منهما الدافع إلى تنفيذ تهديداته، فالولايات المتحدة تسعى إلى منع الصين من أن تنازعها تفوقها الاقتصادي، في حين أن الاقتصاد الصيني





الصين: رفع قيمة اليوان ذو فائدة محدودة

أكد وزير التجارة الصيني، تشن ده مينج، أن رفع قيمة العملة الصينية (اليوان)، لن يساعد إلا بشكل محدود على حل مشكلة اختلال التوازن التجاري العالمي، إذ إن الصين تشهد فائضاً تجارياً ضيقاً مع يوان مستقر. وفي «منتدى تنمية الصين» لعام ٢٠١٠، ذكر تشن أن قيمة اليوان ليست منخفضة، مؤكداً أن الضغط لرفع قيمته «غير معقول» ولن يحقق نفعاً للجانبين. وأشار إلى أنه على الرغم من رفع قيمة اليوان بأكثر من ٢٠٪ من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨، فإن الفائض التجاري الصيني ازداد في فترة السنوات الثلاث الماضية. وذكر أنه على النقيض، عندما حافظت الصين على استقرار عملتها منذ عام ٢٠٠٩، تراجع إجمالي الفائض التجاري للبلاد بأكثر من ٣٠٪ عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، واستمر في الانخفاض بنسبة ٥٠٪ أخرى على أساس سنوي في الشهرين الأولين من العام الحالي. وأضاف تشن: «أعتقد شخصياً أن الصين ستشهد على الأرجح عجزاً تجارياً في شهر مارس». يشار إلى أن الفائض التجاري الصيني انكمش بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالعام السابق في الشهرين الأولين من العام الحالي ليصل إلى ٧٦, ٢١ مليار دولار أمريكي، حسبما أوضحت البيانات الصادرة عن «هيئة الدولة للجمارك الصينية». وقال الوزير تشن إن قضية سعر الصرف تخص الحقوق السيادية للصين، وليست من المسائل التي يمكن مناقشتها بين أي بلد أجنبي. وأضاف أنه «ينبغي ألا تقوم الولايات المتحدة بتسييس القضايا الاقتصادية». وأشار إلى أن الصين لن «تتجاهل» الأمر إذا فرضت واشنطن أي عقوبات عليها بعدما وصفت الصين بأنها تتلاعب في أسعار عملتها. وستقرر وزارة الخزانة الأمريكية إذا ما كانت ستعتبر الصين من الدول التي تتلاعب بالعملة في تقريرها الذي ستقدمه إلى الكونجرس الشهر المقبل. وأوضح تشن أن الصين ستتردد إذا اتضح أن لهذا الوصف إجراءات قانونية في إطار نظام قضائي متعدد الأطراف.

نتنياهو في زيارة «الفرصة الثانية» لواشنطن

ذكرت صحيفة «هآرتس» في افتتاحية لها أن رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، يقوم بزيارة «شديدة الأهمية» إلى واشنطن. وقالت الصحيفة إن الإدارة الأمريكية قررت إعطاء فرصة ثانية له، في أعقاب «الأزمة التي اندلعت في أثناء زيارة نائب الرئيس، جو بايدن، لإسرائيل. هذا ما يفهم من أقوال وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، التي وصفت الإجابات، التي رفعها نتنياهو، عن أسئلة الإدارة بأنها «مجدية ومثمرة». وكانت الإدارة طلبت من نتنياهو كبح جماح البناء الإسرائيلي في شرقي القدس، وعرض بادرات طيبة على السلطة الفلسطينية والموافقة على البحث في كل «مسائل اللباب» -الحدود الدائمة، والقدس واللاجئين- في المحادثات غير المباشرة مع رئيس السلطة، محمود عباس. ورفع نتنياهو إجابات جزئية، أرضت الأمريكيين وهدأت الخلاف العلني بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وتضيف الصحيفة: على نتنياهو أن يستغل الفرصة الإضافية التي تلقاها وأن يوجد في أثناء زيارته لواشنطن علاقات جديدة مع الرئيس أوباما وكبار رجالات الإدارة. دعم أوباما حيوي لتحقيق الهدفين اللذين وضعهما نتنياهو نصب عينيه: منع سلاح نووي عن إيران وتسوية «دولتين للشعبين». على رئيس الوزراء أن يرمم العلاقات مع الإدارة. هذه هي المصلحة الإسرائيلية.

نتنياهو سيرتكب خطأ جسيماً إذا ما أغرته مواصلة مواجهة الضارة مع أوباما واستغلال المؤتمر اللوبي من أجل إسرائيل (إيباك) لتجنيد خصوم الرئيس السياسيين من أجل الدفع إلى الأمام بمواقف اليمين الإسرائيلي. أوباما ليس عدواً؛ استطلاع «هآرتس-ديالوج»، الذي نشر يوم الجمعة الماضي، أظهر أن ٩٦٪ من الجمهور في إسرائيل يعتقدون أن موقف الرئيس من إسرائيل موضوعي بل وودي. على رئيس الوزراء أن يوضح لمؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة أنه يسير يداً بيد مع أوباما لتحقيق الأهداف المشتركة للدولتين.

### تطور سريع للتجارة بين دول «مجلس التعاون» والصين

شهدت العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والصين تطوراً سريعاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وبرغم تراجعها بعض الشيء نتيجة «الأزمة المالية العالمية» فإنه من المرجح أن تشهد ازدهاراً كبيراً في المستقبل، وأن ترتفع أهمية كل من الطرفين للآخر.

العالمية»، بانخفاضه من نحو ٧٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٦٠.٢ مليار في عام ٢٠٠٩، فإن هذا الاتجاه الارتدادي من المستبعد أن يستمر فترة طويلة، فمن المتوقع أن ينعكس صعوداً بداية من العام الجاري، في ظل التعافي الاقتصادي العالمي المتوقع وعودة التجارة العالمية إلى النمو من جديد، ويتوقع أن تزداد أهمية كل من الطرفين بالنسبة إلى الآخر كشريك تجاري خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يزيد من أهمية توطيد العلاقات الاقتصادية في ما بينهما، ويشجع الطرفين على تحقيق المزيد من النجاح في هذا الصدد في المستقبل، في ظل:

\* تزايد الطلب الصيني على النفط لتأمين الاحتياجات المتزايدة لاقتصادها المزدهر من مختلف مصادر الطاقة بما فيها النفط والغاز، ومن المتوقع أن يزداد اعتماد الصين على النفط الخليجي في تأمين نحو ٥٥٪ من احتياجاتها النفطية حالياً إلى نحو ٦٥٪ بنهاية السنوات الخمس المقبلة.

\* ازدياد الأهمية الاستراتيجية لاقتصادات الخليج العربية كشريك تجاري للصين، في ظل النمو المتوقع لهذه الاقتصادات خلال السنوات المقبلة، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة طلب هذه الدول على المنتجات الصينية، سواء لتأمين احتياجاتها المحلية أو لأغراض إعادة التصدير للأسواق الإقليمية.

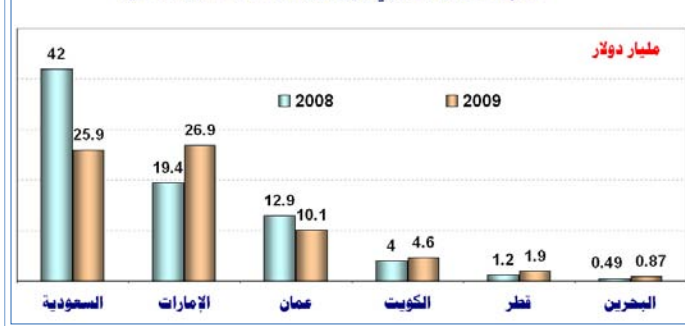
أعطت نشأة «مجلس التعاون» في مطلع ثمانينيات القرن العشرين دفعة قوية للعلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والصين، وازدادت هذه العلاقات متانة خلال العقد الأخير على وجه التحديد، حيث حافظ التبادل التجاري بين الطرفين على النمو بمعدل سنوي يبلغ نحو ٤٠٪ على مدى السنوات العشر المنتهية في عام ٢٠٠٨، وبلغت قيمة هذا التبادل التجاري في ما بينهما نحو ٧٧ مليار دولار بنهاية تلك الفترة، وقد استحوذت صادرات دول الخليج إلى الصين في ذلك العام على نحو ٦٠٪ من إجمالي هذا التبادل التجاري، في حين استحوذت الواردات على نحو ٤٠٪ منه.

وتمثل كل من دول «مجلس التعاون» والصين شريكاً تجارياً استراتيجياً بالنسبة إلى الطرف الآخر، حيث تستورد الصين التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم نحو ٥٥٪ من احتياجاتها النفطية من دول الخليج العربية، التي تمتلك بدورها نحو ٤٠٪ من الاحتياطي النفطية العربية، في حين تمثل الصين أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها «دول المجلس» في الحصول على احتياجاتها من السلع المستوردة، خاصة الأجهزة الإلكترونية والملابس والأغذية.

ووفقاً لهذه المعطيات تحتل دول «مجلس التعاون» المرتبة الثامنة بين أهم الأسواق العالمية وأكبرها بالنسبة إلى المنتجات الصينية، كما تحتل الصين أيضاً مرتبة مقارنة بالنسبة إلى الصادرات الخليجية، إذ إنها تأتي في المرتبة التاسعة بين أكبر أسواق التصدير للمنتجات الخليجية. وبجانب هذه العلاقات التجارية يرتبط الطرفان بعلاقات جيدة في تبادل الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعاون المشترك بين الطرفين في الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة.

وإن كان التبادل التجاري بين دول «مجلس التعاون» والصين قد شهد بعض التراجع بسبب «الأزمة المالية

حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والصين



## هل تستطيع الصين العيش من دون «جوجل»؟

أظهرت التغطية الشاملة لوسائل الإعلام لتهديد «جوجل» بانسحابها من الصين حرباً بين أكبر محرك بحث من ناحية وأكبر سوق لـ «الإنترنت» في العالم من ناحية ثانية. ونشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريراً يوم الجمعة الماضي تحت عنوان (فقدان «جوجل» لا يعني بالنسبة إلى الشعب الصيني سوى الظلام)، فهل هذا العنوان يعني أن تلك هي الحقيقة أم أن الوضع يبدو مغايراً بالنسبة إلى الصينيين؟

«لا بديل له» في الصين، فمثلاً دعت الحكومة الصينية إلى تغيير لوائح «الإنترنت» بناءً على طلبها. وكانت «جوجل» واثقة بأن الصين ستقدم بعض التنازلات. وكانت تعتقد أنها بالفعل قد «سيطرت» على حياة الكثيرين من الشعب الصيني، بغض النظر عن العدد الكبير من الصينيين الذين يستخدمون «بايدو»، وهو محرك بحث محلي. ويرى مراقبون أن «جوجل» لم تكن تعرف كما يبدو أن التشدد في المطالب يمكن بسهولة أن يذكر الشعب الصيني بـ«القوى الكبرى» التي هاجمت الصين بالسفن الحربية والمدافع في القرن التاسع عشر؛ إذ يرى الصينيون أن السبب الذي مكّن القوى الخارجية من جعل حكومتهم توقع معاهدات غير عادلة هو أنهم يمتلكون أسلحة متطورة لم تكن لدى الصين.

وعندما تحدث رئيس مجلس الدولة الصيني، ون جيا باو، عن سياسات الصين الخارجية في معرض إجابته عن أسئلة من صحيفة «ليانغخه تساوباو» السنغافورية الناطقة بالصينية، قال إن الشعب الصيني عانى الكثير خلال الـ (٥٠٠) سنة الماضية، وهذا هو السبب وراء مثل هذه المشاعر القوية لديه تجاه استقلال البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها.

ولدى كبار الزعماء الصينيين سياسة ثابتة تؤكد الانفتاح على العالم. ولكن «جوجل» تحدت سيادة الحكومة الصينية من خلال مطالباتها للأخيرة بقبول تعريفها المفترض لـ«الانفتاح».

وأظهرت نظرية «التهديد الصيني» الحالية أن الدول الغربية هي فعلياً في حالة خوف من أن تهيمن عليها الصين يوماً ما، بحسب صحيفة «سينج تاو». والشيء نفسه ينطبق على «جوجل»، التي تلمح وكأنها تقول «لا يمكنكم أن تعملوا من دوني» في رسالة إلى الصين.

وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، فإن «جوجل» التي تستحوذ على ثلث حصة سوق «الإنترنت» الصيني، باتت ذات جذور عميقة في الصين، وأصبحت ضرورة حيوية للصينيين. وقال التقرير إنه إذا رفضت الصين تقديم تنازلات لـ «جوجل»، فإنها ستصبح مهمشة ومنبوذة في العالم. وتعلق صحيفة «سينج تاو»، الصادرة في هونغ كونج، على هذا التقرير قائلة: إذا كانت «جوجل» قد ولدت مثل هذه القوة الجبارة في الصين، بما يكفي لجعل البلاد تتخبط في الظلام بعد انسحابها، فالشيء المؤكد أنه يمكن اعتباره صراعاً ثقافياً فظيماً بين الغرب والشرق، والحكومة الصينية لا تستطيع الجلوس والترقب.

وتضيف الصحيفة أن سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية المطبقة منذ عام ١٩٧٩، أسهمت في دخول رموز مثل شركات «كوكاكولا» و«ماكدونالدز» في وقت باكر السوق الصينية، ثم تلتها «كنتاكي فرايد تشيكن» و«ستارباكس كافي» في وقت لاحق. وقد جلبت البضائع الغربية الواردة أيضاً ثقافات الحياة الغربية وأساليبها. وعلى سبيل المثال، أطلقت أكبر شركة بيع بالتجزئة على «الإنترنت» (الأمازون) على خدمتها في الصين «تشوي يو» (Zhuoyue)، وتعني الكلمة باللغة العربية «التفوق». ويظهر ذلك كله أن الصين لم ترفض الثقافة الغربية، ولكن ذلك لا يعني أن جميع أفلام هوليوود ستكون ناجحة في الصين أيضاً.

وصلت «جوجل» إلى الصين في عام ٢٠٠٥، وحصلت على اسمها الصيني «جوجيه»، واسم النطاق الصيني «Google.cn» في العام التالي له. وقدمت «جوجل» بعد ذلك بعض التنازلات للتكيف مع بيئة عمل مختلفة. وعلى أي حال، فإنها حاولت تغيير القواعد بعد أن كسبت وضعاً







لندن

## تصاعد متوقع للأزمة البريطانية-الإسرائيلية

دخلت العلاقة البريطانية-الإسرائيلية، التي شهدت فتوراً خلال السنوات الأخيرة، مرحلة عالية من التوتر والتصعيد، حيث قدّم وزير الخارجية البريطاني، ديفيد ميليباند، بياناً أمام مجلس العموم البريطاني بشأن استخدام ١٢ جواز سفر بريطانياً مزوراً في عملية قتل القيادي في حركة «حماس»، محمود المبحوح، في دبي في يناير الماضي. وقد كانت العملية باستخدام جوازات سفر بريطانية مزورة أثارت استياءً عاماً في بريطانيا، وقد نقلت «بي بي سي ٢٤» عن ميليباند قوله إن «تقرير لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في موضوع الجوازات المزورة، أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الجوازات التي استخدمت في العملية تعود إلى أشخاص بريطانيين أبرياء». وقد شدّد ميليباند على أن بريطانيا ليست لها أيّ علاقة بما حدث في دبي، ولم يكن لها أيّ علم مسبق بتلك العملية. واعتبر ميليباند أن إسرائيل هي المسؤولة عن هذه العملية، وهو أمر «نعدّه خطراً ويتعارض مع سيادة بلادنا، بل إنه جاء من طرف بلد نعدّه صديقاً لنا». وأشار ميليباند إلى الخطوات العملية في هذا الصدد، إذ التقى السفير الإسرائيلي في لندن مرتين، ونبه على ضرورة عدم تكرار ذلك في المستقبل، وأن دبلوماسياً أبعد من بريطانيا لعلاقته بالموضوع. وقد اعتبر كبير مراسلي «بي بي سي»، جيرمي بوين، أن طرد الدبلوماسي يبعث برسالة قوية للغاية تعبّر عن استياء بريطانيا بشأن استنساخ جوازات سفر بريطانية. وقال «إن طرد بريطانيا دبلوماسي دولة مقربة جداً إليها مثل إسرائيل يعدّ إجراءً قوياً». وقد كانت بريطانيا وإسرائيل شهدتا توتراً خلال الأعوام السابقة بدأ من اختلاف التصورات حول البدء في عملية السلام. وسيدفع التصاعد والتوتر في العلاقة إسرائيل إلى تصعيد جهودها الدبلوماسية في لندن، وفي المقابل، فإن الحكومة العمالية قد تبدي، بحكم اقتراب الانتخابات التشريعية، تعنتاً يظهرها بمظهر الحكومة التي يضع أولوياتها مواطنوها.

بكين

## بكين: أزمة «جوجل» لن تؤثر في العلاقات مع واشنطن

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشين قانج، إن انسحاب «جوجل» من الصين لن يؤثر في العلاقات الصينية-الأمريكية «ما لم يسيّسه بعضهم». وقال تشين في مؤتمر صحفي (إن قضية «جوجل» هي مجرد مسألة تجارية، ولن تؤثر في صورة الصين). ووصف تحرك بعضهم لربط القضية بالعلاقات الصينية-الأمريكية بأنهم «يشيرون ضجة لا حاجة إليها وببالغون». وأكد تشين أن الحكومة الصينية شجعت انفتاح «الإنترنت» وعززته، ولكنها تديرها وفقاً لقوانينها ولوائحها، وهي ممارسة متبعة في الدول كلّها. وأشار إلى (أن ما تسعى الصين إلى منعه على «الإنترنت» هو تدفق المعلومات التي قد تشكل خطراً على الأمن الوطني ومصالح المجتمع والجمهور، وأن أي شركة أجنبية تعمل في الصين عليها التزام القوانين واللوائح الصينية). وكان «جوجل»، الذي هو أكبر محرك بحث في «الإنترنت» في العالم قد أوقف موقعه الصيني، ويوجه مرتاديه إلى موقع «هونج كونج» غير الخاضع للرقابة، بعد أكثر من شهرين من إعلان الشركة تعرّضها لهجوم من قراصنة كمبيوتر يعملون في الصين، وأنها تعيد النظر في تعاملها معها. وتقول «جوجل» إنها تريد أن يتمتع مستخدمو محركها للبحث في الصين بجميع خدماته بلا قيود، ولكن الحكومة الصينية أوضحت أن الرقابة هي واجب قانوني غير قابل للنقاش. ويقول «محرك البحث» إنه على دراية بأن الحكومة يمكنها منع المستخدمين من الوصول إلى خدماته في أي وقت. إلا أنه أضاف أنه سيراقب الأوضاع، وسينشر في «الإنترنت» ما خدمات «جوجل» المتاحة في الصين في تلك الفترة. كما يقول «جوجل» إنه سيواصل أعمال البحث والتطوير في الصين، وإنه سيبقي على قسم مبيعاته هناك. وإزاء هذا انتقدت الحكومة الصينية «جوجل»، لوقفه الرقابة على نتائج البحث على «الإنترنت» وإغلاقه موقعه الصيني، واعتبرت القرار «خطأ تاماً».



## صادرات النفط في العراق ارتفعت (٧,٤٪) في فبراير الماضي

قالت وزارة النفط العراقية إن صادرات النفط ارتفعت ٧,٤٪ في شهر فبراير الماضي مقابل الشهر السابق إلى ٢,٠٦٨ مليون برميل يومياً. ورغم ذلك يقول الناطق باسم الوزارة، عاصم جهاد، إن إيرادات شهر فبراير الماضي انخفضت إلى ٢٢٩,٤ مليار دولار بمتوسط سعر قدره ٧٣,٠٤ دولار للبرميل الواحد. وبلغ متوسط الصادرات النفطية في شهر يناير الماضي ١,٩٢٦ مليون برميل يومياً، وبلغ إجمالي قيمتها ٤١٦,٤ مليار دولار. وعكست الزيادة في متوسط رقم التصدير اليومي حقيقة أن فبراير كان أقصر بيومين من يناير. وأبلغ جهاد «أسوشيتد برس»، أول من أمس، بأنه جرى تصدير ٢,٤٥ مليون برميل عبر الخليج العربي، بينما تم تصدير ٧,١٢ مليون برميل عبر ميناء «جيهان» التركي. وتسهم مبيعات النفط بـ (٩٥٪) من إيرادات العراق.



## «شل» و«بتروتشاينا» تتفان على التنقيب عن الغاز في إقليم سيتشوان

قالت «رويال داتش شل» إنها اتفقت مع شركة «تشاينا ناشيونال بترولיום كورب» على التنقيب عن الغاز الطبيعي في إقليم سيتشوان جنوب غرب البلاد، في ثاني صفقة مع شركات تعلن هذا الأسبوع. وأبلغ بيتر فوزر، الرئيس التنفيذي لشركة «شل»، مؤتمراً صحفياً في بكين أن «شل» وقطاع «بتروتشاينا» التابع لشركة «تشاينا ناشيونال بترولיום كورب» وقعا عقداً مدته ٣٠ عاماً للاشتراك في استكشاف حقول الغاز الطبيعي في سيتشوان وتطويرها. وقالت «شل»، أكبر شركة نفط أوروبية، إن عقد المشاركة في الإنتاج أرسل إلى الحكومة المركزية في الصين للموافقة، ولكن فوزر رفض الكشف عن شروط الصفقة أو الموعد المتوقع للموافقة، قائلاً «نأمل أن يكون ذلك قريباً جداً». وتتعطش الصين، التي تشهد نمواً سريعاً، إلى الوقود، كما تتطلع «شل» إلى العثور على مشروعات جديدة في الاقتصاد الذي يحتل المرتبة الثالثة عالمياً. والأسبوع الماضي أعلنت «شل» أن صافي أرباحها لعام ٢٠٠٩ تراجع بما يزيد على ٥٠٪ عن العام السابق عليه، بسبب تراجع أسعار النفط وتقليص هوامش التكرير.



## الصين تتوقع نسبة زيادة تبلغ (٥٪) في صافي واردات النفط هذا العام

قالت «هيئة الدولة الصينية للطاقة» إن واردات النفط الصافية في الصين يتوقع وصولها إلى ٢١٠ ملايين طن إجمالاً هذا العام. وقالت هوانج لي، نائبة رئيس إدارة توفير الطاقة والتجهيز العلمي في الهيئة، إن هذا الحجم سيتفوق على نظيره في العام الماضي بواقع ١١ مليون طن، أو ٥,٥٪. وبحسب المعلومات، التي قدمتها «جمعية البتروكيماويات الصينية»، استوردت البلاد نحو ٢٠٣,٨ مليون طن من النفط في عام ٢٠٠٩، ووصلت صادراته إلى نحو ١٦,٥ مليون طن. وأضافت هوانج أن «استهلاك النفط الإجمالي من المحتمل أن يظل فوق ٤٠٠ مليون طن، وستنتعش صناعة التكرير نتيجة لزيادة الطلب على السيارات، وانتعاش صناعات اللوجيستيات والنقل». وسيبلغ إنتاج الفحم في هذا العام ٣,١٥ مليار طن، و وارداته الصافية سنوياً نحو ١٠٠ مليون طن، لأن البلاد سترفع قدرة توليد الطاقة بنحو ٧٥ مليون كيلوات على أساس قدرة العام الماضي التي وصلت إلى ٣,٧ تريليون كيلوات.

## «الصندوق السيادي الماليزي»

### يركّز على الاستثمارات الآسيوية

قال المدير العام التنفيذي لـ «الصندوق السيادي الماليزي»، عزمان مختار، إن مؤسسته سوف تركز في المديين القصير والمتوسط على توجيه استثماراتها الخارجية نحو فرص الاستثمار في آسيا بدلاً من الغرب، ذاكراً على وجه التحديد سنغافورة وإندونيسيا والهند والصين ودول الشرق الأوسط، مؤكداً وجود توجه جديد يراعي التركز الجغرافي، وارتباطه بالحدوى الاقتصادية، بعد أن أثبتت استثمارات صينية وسنغافورية في شركات أوروبية وأمريكية عملاقة عدم نجاحها، بسبب تعقيد النظام المالي للشركات في الغرب، وعدم شفافية أدائها، اللذين كانا من أهم أسباب الانهيارات الضخمة خلال العامين الماضيين. وقال في حديث مع تلفزيون «بلومبيرج»، نشر أمس، إن «الخزانة الوطنية» تستثمر حالياً نحو ١٢٪ من رأس مالها الإجمالي في مشروعات خارجية، بعد أن كانت النسبة ٥٪ فقط عام ٢٠٠٦. وقال مختار إن مؤسسته، في إطار تحول نوعي في أسلوب أدائها، ضمن تعهداتها للحكومة بإجراء إعادة هيكلة، يغير منهجها التقليدي الذي كان قائماً على استثمار إيرادات قطاع الموارد الطبيعية وتعظيم الموارد، مؤكداً أن إجراءات إعادة الهيكلة التي شرعت فيها منذ منتصف العام الماضي، قد وفرت لها بين مليار واحد و٣,١ مليار دولار، يفكر في استثمارها في شركات قابضة في سنغافورة، متحدثاً عن شركة التأمين السنغافورية الكبرى (جريت إيسترن إنشورنس).



## صادرات النفط في العراق ارتفعت (٧,٤٪) في فبراير الماضي

قالت وزارة النفط العراقية إن صادرات النفط ارتفعت ٧,٤٪ في شهر فبراير الماضي مقابل الشهر السابق إلى ٢,٠٦٨ مليون برميل يومياً. ورغم ذلك يقول الناطق باسم الوزارة، عاصم جهاد، إن إيرادات شهر فبراير الماضي انخفضت إلى ٢٢٩,٤ مليار دولار بمتوسط سعر قدره ٧٣,٠٤ دولار للبرميل الواحد. وبلغ متوسط الصادرات النفطية في شهر يناير الماضي ١,٩٢٦ مليون برميل يومياً، وبلغ إجمالي قيمتها ٤,٤١٦ مليار دولار. وعكست الزيادة في متوسط رقم التصدير اليومي حقيقة أن فبراير كان أقصر بيومين من يناير. وأبلغ جهاد «أسوشيتد برس»، أول من أمس، بأنه جرى تصدير ٢,٤٥ مليون برميل عبر الخليج العربي، بينما تم تصدير ١٢,٧ مليون برميل عبر ميناء «جيهان» التركي. وتسهم مبيعات النفط بـ (٩٥٪) من إيرادات العراق.



## «شل» و«بتروتشائنا» تتفقان على التنقيب عن الغاز في إقليم سيتشوان

قالت «رويال داتش شل» إنها اتفقت مع شركة «تشاينا ناشيونال بترولיום كورب» على التنقيب عن الغاز الطبيعي في إقليم سيتشوان جنوب غرب البلاد، في ثاني صفقة مع شركات تعلن هذا الأسبوع. وأبلغ بيتر فوزر، الرئيس التنفيذي لشركة «شل»، مؤتمراً صحفياً في بكين أن «شل» وقطاع «بتروتشائنال» التابع لشركة «تشاينا ناشيونال بترولיום كورب» وقعا عقداً مدته ٣٠ عاماً للاشتراك في استكشاف حقول الغاز الطبيعي في سيتشوان وتطويرها. وقالت «شل»، أكبر شركة نفط أوروبية، إن عقد المشاركة في الإنتاج أرسل إلى الحكومة المركزية في الصين للموافقة، ولكن فوزر رفض الكشف عن شروط الصفقة أو الموعد المتوقع للموافقة، قائلاً «نأمل أن يكون ذلك قريباً جداً». وتتعطش الصين، التي تشهد نمواً سريعاً، إلى الوقود، كما تتطلع «شل» إلى العثور على مشروعات جديدة في الاقتصاد الذي يحتل المرتبة الثالثة عالمياً. والأسبوع الماضي أعلنت «شل» أن صافي أرباحها لعام ٢٠٠٩ تراجع بما يزيد على ٥٠٪ عن العام السابق عليه، بسبب تراجع أسعار النفط وتقليص هوامش التكرير.



## الصين تتوقع نسبة زيادة تبلغ (٥٪) في صافي واردات النفط هذا العام

قالت «هيئة الدولة الصينية للطاقة» إن واردات النفط الصافية في الصين يتوقع وصولها إلى ٢١٠ ملايين طن إجمالاً هذا العام. وقالت هوانج لي، نائبة رئيس إدارة توفير الطاقة والتجهيز العلمي في الهيئة، إن هذا الحجم سيتفوق على نظيره في العام الماضي بواقع ١١ مليون طن، أو ٥,٥٪. وبحسب المعلومات، التي قدمتها «جمعية البتروكيماويات الصينية»، استوردت البلاد نحو ٢٠٣,٨ مليون طن من النفط في عام ٢٠٠٩، ووصلت صادراته إلى نحو ١٦,٥ مليون طن. وأضافت هوانج أن «استهلاك النفط الإجمالي من المحتمل أن يظل فوق ٤٠٠ مليون طن، وستنتعش صناعة التكرير نتيجة لزيادة الطلب على السيارات، وانتعاش صناعات اللوجيستيات والنقل». وسيبلغ إنتاج الفحم في هذا العام ٣,١٥ مليار طن، و وارداته الصافية سنوياً نحو ١٠٠ مليون طن، لأن البلاد سترفع قدرة توليد الطاقة بنحو ٧٥ مليون كيلوات على أساس قدرة العام الماضي التي وصلت إلى ٣,٧ تريليون كيلوات.

## «الصندوق السيادي الماليزي»

### يركّز على الاستثمارات الآسيوية

قال المدير العام التنفيذي لـ «الصندوق السيادي الماليزي»، عزمان مختار، إن مؤسسته سوف تركّز في المديين القصير والمتوسط على توجيه استثماراتها الخارجية نحو فرص الاستثمار في آسيا بدلاً من الغرب، ذاكراً على وجه التحديد سنغافورة وإندونيسيا والهند والصين ودول الشرق الأوسط، مؤكداً وجود توجه جديد يراعي التركز الجغرافي، وارتباطه بالحدوى الاقتصادية، بعد أن أثبتت استثمارات صينية وسنغافورية في شركات أوروبية وأمريكية عملاقة عدم نجاحها، بسبب تعقيد النظام المالي للشركات في الغرب، وعدم شفافية أدائها، اللذين كانا من أهم أسباب الانهيارات الضخمة خلال العامين الماضيين. وقال في حديث مع تلفزيون «بلومبيرج»، نشر أمس، إن «الخزانة الوطنية» تستثمر حالياً نحو ١٢٪ من رأس مالها الإجمالي في مشروعات خارجية، بعد أن كانت النسبة ٥٪ فقط عام ٢٠٠٦. وقال مختار إن مؤسسته، في إطار تحول نوعي في أسلوب أدائها، ضمن تعهدها للحكومة بإجراء إعادة هيكلة، يغيّر منهجها التقليدي الذي كان قائماً على استثمار إيرادات قطاع الموارد الطبيعية وتعظيم الموارد، مؤكداً أن إجراءات إعادة الهيكلة التي شرعت فيها منذ منتصف العام الماضي، قد وفّرت لها بين مليار واحد و٣,١ مليار دولار، يفكر في استثمارها في شركات قابضة في سنغافورة، متحدثاً عن شركة التأمين السنغافورية الكبرى (جريت إيسترن إنشورنس).





## دول الخليج تمتلك أكثر من ٤٥٪ من الطاقة العالمية لتحلية المياه

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أن المزيد من الناس يموتون من المياه غير الصالحة للشرب أكثر مما يموتون من جميع أشكال العنف، بما في ذلك الحروب. وطالب الأمين العام بمزيد من الحماية والإدارة لواحد من أكثر الموارد قيمة في الأرض. وقال الأمين العام: «إن هذه الوفيات هي تحدٍّ لمشاعرنا الإنسانية وتضعف جهود الكثير من البلاد لتحقيق إمكاناتها التنموية». يشار إلى أن احتفالات اليوم العالمي للمياه تركّز في العام الجاري على «المياه النظيفة لعالم صحي». وأوضح بان أن المياه ترتبط ارتباطاً حيوياً بكل أهداف الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك صحة الأمهات والأطفال ومعدلات العمر وتمكين المرأة. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسيف»، تبقى الميكروبات المنقولة عن طريق المياه والمسببة للإسهال غير مكتشفة في مناطق العالم التي تعاني أعلى معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة الناجمة عن العدوى المعوية. وأشار أستاذ إدارة الموارد المائية، عميد كلية الدراسات العليا في «جامعة الخليج العربي»، وليد زباري، إلى أن دول «مجلس التعاون» لجأت منذ الستينيات من القرن الماضي إلى خيار التحلية لتلبية المتطلبات المائية للقطاع المنزلي المتزايدة، التي لا يمكن تلبيتها بوساطة الموارد الطبيعية (المياه الجوفية) بسبب محدودية هذه الموارد. وذلك بالإضافة إلى عدم ملائمة نوعية الكثير منها لمواصفات مياه الشرب والمياه المنزلية.

## مشروعون أمريكيون يطلبون إجراءات لحل نزاعات تجارية مع الصين ودول أخرى

حثت مجموعة من المشرّعين الديمقراطيين الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، يوم الجمعة الماضي، على اتخاذ إجراءات فورية لتسوية قائمة طويلة من النزاعات التجارية مع الصين والاتحاد الأوروبي ودول أخرى. وقالت مجموعة المشرّعين من لجنة موازنة الضرائب والميزانية بمجلس النواب: «يتعيّن أن تشمل استراتيجية للتجارة المتبادلة إجراءات موجهة لإزالة أكثر العوائق المستمرة والفاضة»، وأضافت المجموعة «على وجه التحديد سيكون من الصعب تحقيق هدف مضاعفة الصادرات في خمس سنوات إذا واصلت الصين -التي تتأهّب لأن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم- سياستها الحالية بشأن أسعار الصرف». ومن المقرر أن يصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي تقريره السنوي بشأن معوقات التجارة الخارجية يوم الأربعاء، ومن المتوقع أن يشمل التقرير تركيزاً متزايداً على معايير أجنبية تعتقد الولايات المتحدة أنها لا تستند إلى أسس علمية سليمة أو تمنع بشكل غير عادل صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية والمصنّعة.



## أعضاء «منظمة التجارة» يواصلون «محادثات الدوحة» مع انتعاش التجارة

تخلّى أعضاء «منظمة التجارة العالمية» بشكل ضمني، يوم الجمعة الماضي، عن موعد نهائي للتوصل إلى اتفاق جديد للتجارة، في خطوة حظيت بترحيب من بعضهم على اعتبار أنها تضيء واقعية على «محادثات الدوحة» المستمرة منذ فترة طويلة، لكن آخرين يرون أنها ستعرض المفاوضات لمخاطر تعليق فعلي. وجاء قرار مواصلة المحادثات تنويحاً لأسبوع من الاجتماعات شارك فيها مسؤولون بارزون من الدول الأعضاء لتقويم «محادثات الدوحة» التي انطلقت أواخر ٢٠٠١ لتحرير التجارة العالمية ومساعدة الدول الفقيرة في النمو من خلال التجارة. وقالت «منظمة التجارة العالمية» إنها تتوقع نمواً نسبته ٩,٥٪ في التجارة السلعية خلال العام الجاري، في تعافٍ قوي من أشد موجة انكماش تجاري منذ الكساد العظيم، وأضافت المنظمة أن الانتعاش المتوقع سيعتمد بشكل كبير على نمو الصادرات من الدول النامية بنسبة ١١٪، مثل الصين والهند والبرازيل، وزيادة الصادرات من جانب الدول الغنية بنسبة ٧,٥٪.



## احتمال إقصاء دولة من منطقة اليورو سيتسبب في موجة مضاربة

أعلن رئيس مجموعة اليورو، جان كلود يونكر، أنه يعارض احتمال إقصاء دولة عضو في «منطقة اليورو»، الذي تدافع عنه ألمانيا لأن ذلك قد يتسبب في «موجة مضاربة ضخمة». ورداً على سؤال حول هذا الاحتمال قال: (هذا ليس خياراً، بل حتى إنه ممنوع، لا يمكن الخروج من «منطقة اليورو» هكذا)، وأضاف (أنا أعارض هذه الفكرة التي تخالغ بعضهم في ألمانيا لئتمكّنوا، في شكل عقوبة، من إقصاء دولة عضو في «منطقة اليورو»)، وأضاف بحدّة أن (من يمنح نفسه حق الإقصاء يمنح نفسه أيضاً الحق في المغادرة من تلقاء نفسه، لكن إذا أقصي بلد غداً وتمكّن بلد آخر من الانسحاب من «منطقة اليورو» لأنه يرغب في ذلك، فإننا سنشهد موجة مضاربة ضخمة). وأكدت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في منتصف مارس، ضرورة تمكّن «منطقة اليورو» من إقصاء أحد أعضائها كملاذ أخير إن لم تتوافر فيه شروط الانتماء إلى العملة المشتركة.





### بكين

#### عدم يقين أمريكي تجاه جدوى الضغط لإعادة تقويم العملة الصينية

قال السيناتور الأمريكي كيفن برادي إنه «يشعر بقلق بالغ إزاء استخدام ضغوط فرض ضرائب الواردات المضافة على استيرادات أمريكا من الصين، من أجل إجبار الأخيرة على رفع قيمة عملتها (اليوان)». وخلال جلسة استماع حول قضية العملة الصينية، عقدتها لجنة الموارد في مجلس النواب الأمريكي، قال بعض النواب وخبراء الاقتصاد إن قيمة اليوان أقل من قيمته الحقيقية بشكل ملحوظ، وحثوا إدارة أوباما على إعلان أن الصين «تلاعب بالعملة». وكان ساندر ليفن، القائم بأعمال رئيس «لجنة الموارد القومية» في مجلس النواب، أحد هؤلاء. وقال إن سعر الصرف مشكلة في الولايات المتحدة وبقية العالم. وقال في تصريحاته الافتتاحية في جلسة الاستماع «إن الأمر الذي لا جدال فيه بشأن تلك القضية المتنازع عليها، هو أن الصين لديها استراتيجية اقتصادية ثابتة، وهي سياسة تقوم على ربط سعر عملتها بالدولار عند مستوى منخفض». وقال فريد بيرجستن، المسؤول السابق البارز في وزارة الخزانة الأمريكية، مدير «معهد بيترسون للاقتصاد الدولي»، خلال جلسة الاستماع، إن «اليوان أقل من قيمته بنسبة ٢٥٪ تقريباً في المتوسط المرجح تجارياً، وبنسبة ٤٠٪ مقابل الدولار الأمريكي». وقال نيل فيرجسون، الأستاذ في «جامعة هارفارد»، إن أكثر الاختلالات الهيكلية وضوحاً في الاقتصاد العالمي هو أن الصين ثبتت سعر عملتها مقابل الدولار «عند معدل منخفض بشكل حاد». وتحت ضغط عام الانتخابات وارتفاع معدل البطالة، اقترح بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، الأسبوع الماضي، تشريعاً للضغط على الصين كي ترفع قيمة عملتها. ويلزم هذا القانون المقترح وزارة الخزانة الأمريكية تحديد الدول التي «تلاعب في عملتها»، ويطلب وزارة التجارة بالتحقيق في حالات خفض قيمة العملة باعتباره «بديلاً تعويضياً للدعم». وفي الوقت نفسه كتب ١٣٠ من أعضاء الكونجرس للحكومة، وطالبوا إدارة أوباما باتخاذ إجراءات لإجبار الصين على رفع قيمة اليوان مقابل الدولار.

#### خبراء: انسحاب «جوجل» من الصين يدمر سمعتها

رأى خبراء ووسائل إعلام عالمية أن قرار محرك البحث العالمي الشهير «جوجل» وقف الرقابة على نسخته الصينية، يضعه في موقف صعب سيؤدي إلى تدمير سمعته ومصالحه. وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» في مقال لها مؤخراً: (لو أن «جوجل» كانت تخطط لإجراج الصين من خلال إثارة جدل عالمي حول الحرية على شبكة «الإنترنت» فقد فشلت فشلاً كبيراً). من جانبه وصف ديريك سيزورز، الخبير الاقتصادي والتجاري المتخصص في شؤون الصين بمؤسسة «هيريتيج» الأمريكية، الخطوة التي اتخذتها «جوجل» بالانتقال إلى هونج كونج بأنها «قريبة جداً من الخروج الكامل» وهو ما سيستفز بكين ويضع «جوجل» خارج حائط النار، في ما يتعلّق بشركات الدعاية والشركاء الآخرين. وقالت صحيفة «فيدوموستي» الروسية، إن «جوجل» أحرقت جميع جسورها في الصين، ومن غير المحتمل عودتها إلى السوق الصينية مجدداً. وتمتلك «جوجل»، محرك البحث الأول في العالم، ما يقدر بنحو ٣٠٪ من سوق البحث في الصين في عام ٢٠٠٩، مقارنة بمحرك البحث المحلي المنافس (بايدو لنك) الذي يمتلك ٦٠٪ من سوق البحث، وتقدر الإحصاءات الرسمية عدد رواد «الإنترنت» في الصين بنحو ٣٨٤ مليوناً نهاية عام ٢٠٠٩ وذكر ميشيل ريجيديل، رئيس إدارة علوم الحاسب الآلي والشبكات بشركة «تيليكوم باريس تيك»، إن جميع الشركات تعطي اهتماماً كبيراً لبناء سمعتها وصورتها الخاصة. وأوضح ريجيديل أن «جوجل» تزعم أن صورتها تقوم على الحرية وتبادل المعلومات واحترام حقوق الإنسان، ولكن الحقيقة هي أنها تتضمن كميات كبيرة من المعلومات الشخصية وتقوم بعمل الأبحاث على تلك المعلومات دون الحصول على موافقات مستخدمي الشبكة. أما إيزومي هارادا، كبير زملاء جمعية إدارة الكوارث والمخاطر في اليابان، فذكر لوسائل الإعلام الصينية، أنه ليس هناك شك في أن على الشركات متعددة الجنسيات أن تتبع القوانين المحلية في البلاد في أثناء عملها ومشروعاتها في دول أخرى. وأشار إلى أن «جوجل» انتهكت القوانين واللوائح الصينية.



## الصين في المرتبة الثانية للدول المصدرة للإمارات

أظهرت بيانات جمركية إجمالية شهرية أصدرتها «الهيئة الاتحادية للجمارك» في دولة الإمارات، أول من أمس، تصدر الهند قائمة المصدرين للإمارات، تلتها الصين، في المرتبة الثانية في يناير الماضي. وبحسب البيانات التي نشرتها «وكالة أنباء الصين الجديدة»، احتلت الصين المرتبة الثانية في قائمة المصدرين لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد الهند، وقبل الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في المرتبة الثالثة. وبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات نحو ٥٥ مليار درهم في يناير الماضي، منها ٣٧ مليار درهم واردات، و٦,٥ مليار صادرات، و٤,١٢ مليار إعادة تصدير. وذكرت «الهيئة الاتحادية للجمارك» أن البيانات الإحصائية لشهر يناير الماضي أظهرت تراجع قيمة التجارة الخارجية للإمارات بنسبة ٤٪ خلال يناير ٢٠١٠، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٩، حيث بلغت قيمتها ٥٥ مليار درهم مقابل ٥٧ مليار درهم. واعتبرت الهيئة أن نسبة التراجع هذه إيجابية إذا ما أخذ بعين الاعتبار نسبة التراجع الاقتصادي العالمي وتوقعات العديد من المحللين للنمو الاقتصادي في الإمارات.



## دعوة الحكومة الماليزية إلى تحرير المزيد من مجالات قطاع الخدمات

حثّ خبير اقتصادي الحكومة الماليزية على تحرير المزيد من مجالات قطاع الخدمات في أفق تعزيز جاذبية ماليزيا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأوضح أن مثل هذه الخطوة لن تتيح جذب العديد من المستثمرين الأجانب وإقناعهم باتخاذ ماليزيا مركزهم الإقليمي فقط، ولكنها ستكون أكثر أهمية بإيجاد فرص عمل. وأضاف كبير خبراء «البنك الإسلامي» الماليزي، أزرول أنور أحمد تاج الدين «يعد قطاع الخدمات أكبر قطاع في الاقتصاد الماليزي. وهناك يكمن المستقبل ومقدرات إيجاد فرص العمل». في السياق نفسه، دعا الخبير الاقتصادي إلى تعميق تحرير القطاع المالي، إلى جانب تجارة الجملة والتجزئة. يشار إلى أن قطاع الخدمات نما في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٩ بنسبة عالية سجّلت ١,٥٪، مدعوماً بقوة أداء المالية والتأمينات، وتجارة الجملة والتجزئة، وقطاع العقار والأعمال. على صعيد مواز، اعتبر الأمين العام لوزارة التجارة الدولية والصناعة، رحمان ممت، أن ماليزيا بحاجة إلى بلورة المرحلة الثانية من تحرير قطاع الخدمات، محذراً من مخاطر هيمنة الخارج على خدماتها، بحسب ما ذكرت صحيفة «The New Strait Times» الماليزية.



## «جيلي» الصينية تشتري «فولفو» السويدية في أكبر صفقة استحواذ خارجية

وافقت مجموعة «جيجيانج جيلي القابضة»، أكبر شركة خاصة لصناعة السيارات في الصين، على شراء وحدة «فولفو» السويدية التابعة لشركة «فورد» الأمريكية لصناعة السيارات. وقال المتحدث باسم «فولفو» يوم الأحد الماضي إن شركة «جيجيانج جيلي» وقّعت اتفاقاً للاستحواذ على الشركة، في أكبر عملية استحواذ خارجية صينية في قطاع السيارات. و«فولفو» هي آخر الشركات التابعة لـ «فورد» التي سيجرى بيعها بعد «أستون مارتين» و«جاجوار» و«لاند روفر»، وتعدّ الصفقة مؤشراً إلى دخول قوي للصين في سوق صناعة السيارات العالمية.

## الدعوة إلى إنشاء هيئة إقليمية

### للطاقة النووية في الخليج

اقترح خبراء عرب وأجانب في اجتماع في المنامة، يوم الأحد الماضي، إنشاء هيئة إقليمية للطاقة الذرية تشمل إيران والعراق. واقترح المشاركون في اجتماع دولي حول التكنولوجيات الذرية في بيان ختامي «إنشاء كيان مثل الوكالة الأوروبية للطاقة الذرية». كما اقترحوا إبرام اتفاقية إقليمية تضمّن سلامة المنشآت النووية في الخليج، محذرين من «أن بناء منشأة للطاقة النووية وتشغيلها في أي دولة منفردة في منطقة الخليج يشكّلان خطراً وربما يتسببان بأضرار كارثية محتملة ودائمة للسكان والطبيعة المحيطة لمنطقة الخليج بكاملها»، في إشارة إلى البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل. وتشتبه الدول الغربية في إخفاء إيران برنامجاً عسكرياً تحت غطاء برنامج الطاقة النووية. وتخشى دول «مجلس التعاون»، وهي السعودية، والإمارات، والبحرين، والكويت، وعمان، وقطر، تحوّل إيران إلى قوة نووية إقليمية، حيث قرّرت في أواخر عام ٢٠٠٦ تطوير برنامج نووي مدني مشترك. لكن في ديسمبر ٢٠٠٩ كلّفت الإمارات «كونسورتيوم» بقيادة شركة «كيبكو الكورية الجنوبية» بناء أربع محطات نووية بكلفة ٤,٢ مليار دولار لتوليد الطاقة الكهربائية اعتباراً من عام ٢٠١٧. ونظم المؤتمر «مجلس الخليج للشؤون الخارجية» وهو مؤسسة أبحاث بحرينية غير حكومية وشارك فيه ممثلون عن إيران والعراق إلى جانب الخبراء العرب والأجانب.





بكين

الناشرة

## الطلب الصيني على الذهب يتضاعف خلال ١٠ سنوات

## سيناريوهات التعاطي الأمريكي مع النووي الإيراني

أفاد تقرير صدر عن «مجلس الذهب العالمي» منذ يومين، بأن الطلب الصيني على الذهب من المتوقع أن يتضاعف خلال عشر سنوات مقبلة. ويعدّ التقرير الذي يحمل عنوان «الذهب في عام النمر» الأول من نوعه عن سوق الذهب الصيني، أصدرته المنظمة التي تتخذ من لندن مقراً لها. وصدر التقرير في وقت متزامن في بكين ولندن ونيويورك. وأفاد تقرير «مجلس الذهب العالمي» بأن الطلب الصيني على الذهب شهد زيادة بمعدل ١٣٪ سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية، وأن الصين تعد ثاني أكبر سوق استهلاكي للذهب في العالم، وهي أيضاً أكبر منتج للذهب في العالم منذ عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩ وحده، تجاوزت قيمة الطلب التراكمي على الذهب في الصين ١٤ مليار دولار أمريكي أو ١١٪ من الطلب العالمي. وتوقع التقرير أن يتضاعف الاستهلاك الصيني للذهب خلال العقد المقبل عن مستوى عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يستمر الطلب على الذهب في التسارع على المدى البعيد، حيث تتواصل شهية المشتريين في النمو على الرغم من أسعار الذهب المرتفعة، بحسب ما ذكرت وكالة «أنباء الصين الجديدة» في تقرير لها. من ناحية أخرى تعقد الصين وتايوان اليوم الأربعاء ولمدة يومين، في تايبيه عاصمة تايوان، جولة محادثات ثنائية على مستوى الخبراء بشأن الاتفاق الاقتصادي الذي وقّع بين الطرفين العام الماضي. وقال بيان صادر عن «مؤسسة التبادل عبر المضيق» التايوانية، إن المحادثات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق إطاري للتجارة بين جانبي مضيق تايوان. وأوضح البيان أن الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي تهدف إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية بين تايوان والصين، والتقريب بين اقتصاد الجانبين بشكل أوثق. كما سيركز اجتماع الخبراء على إعداد إطار عمل للمناقشات الرسمية للاتفاقية الإطارية في جولة المحادثات المقبلة بين «مؤسسة التبادلات عبر المضيق» التايوانية، ونظيرتها الصينية.

في سياق مؤتمر «مستقبل الدور الإقليمي الإيراني في ضوء التحديات الداخلية والخارجية» الذي نظّمه «المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية» في القاهرة يرى الدكتور مصطفى اللباد، مدير «مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية» أن هناك خمسة سيناريوهات لحل أزمة الملف النووي الإيراني، السيناريو الأول يقتضي نزول أحد الطرفين المتصارعين -الأمريكي أو الإيراني- على إرادة الآخر، بمعنى قبول الولايات المتحدة امتلاك إيران السلاح النووي -وهو أمر محتمل- بهدف إيجاد نوع من التوازن في المنطقة، أو تخلي إيران عن سعيها نحو امتلاك السلاح النووي، وهو الأمر المستبعد. أما السيناريو الثاني فهو اكتفاء واشنطن بالتهديد بالعقوبات، من دون القيام بعمل جدّي يوقف سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي، والسيناريو الثالث يتعلق بقيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران بغرض دفعها إلى تغيير سياستها التفاوضية حول برنامجها النووي، أما السيناريو الرابع فهو قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الإيرانية، وهذا الأمر -وإن كان قائماً- إلا أنه بعيد الاحتمال أو التنفيذ. والسيناريو الخامس والأخير هو محاولة تغيير النظام الحاكم في إيران وإسقاطه بخلخلة الأرض من تحت أقدامه، وذلك بالعمل على استمرار التظاهرات والاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر يونيو من العام الماضي والتشجيع عليها. يختلف الدكتور يسري أبو شادي، كبير مفتشي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، رئيس قسم الضمانات السابق في الوكالة، مع الدكتور اللباد في فرضية سماح الولايات المتحدة لإيران باستكمال برنامجها النووي، حيث يؤكد أن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران باستكمال برنامجها النووي، لما يمثله من خطر داهم على أمن حليفها إسرائيل.

